



أثر التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي في العراق

نور هاشم محمد¹ ، حامد محسن جداح²

انتساب الباحثين

¹ كلية الامام الكاظم الجامعة (ع)/اقسام
بابل، العراق، بابل، 51015

² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
كربلاء، العراق، كربلاء، 56001

¹nourhashim@iku.edu.iq

²hamed.m@uokerbala.edu.iq

المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

Affiliation of Authors

¹ Imam kadhum University
college, Iraq, Babylon, 51015

² College of Administration
and Economics, University of
Kerbala, Iraq, Kerbala, 56001

¹nourhashim@iku.edu.iq

²hamed.m@uokerbala.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي في العراق، من خلال تحليل العلاقة بين استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وأداء المصارف من حيث جودة الخدمات المصرفية وإدائها. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 147 موظفًا في المصارف العراقية، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة مكونة من 26 فقرة تغطي أبعاد التكنولوجيا الرقمية المختلفة مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية، نظم الدفع والتحويلات الرقمية، الأمن السيبراني، والأتمتة والذكاء الاصطناعي في العمليات البنكية. أظهرت النتائج من التحليل الوصفي أن متوسط تقييمات عينة الدراسة لجميع أبعاد التكنولوجيا الرقمية تجاوزت الوسط الفرضي، مما يعكس وعي العاملين بأهمية التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي. كما أشارت نتائج معامل الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية قوية ومعنوية بين أبعاد التكنولوجيا الرقمية المختلفة وبين تطوير القطاع المصرفي. وأكد تحليل الانحدار الخطي أن التكنولوجيا الرقمية تفسر نحو 56% من التغيرات في مستوى تطوير القطاع المصرفي، مما يدل على تأثيرها الإيجابي الكبير على تحسين أداء المصارف وكفاءة عملياتها. بناءً على النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصارف العراقية، سواء من خلال توسيع الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تطوير التطبيقات البنكية، تحسين نظم الدفع والتحويلات الرقمية، رفع مستوى الأمن السيبراني، أو تبني الأتمتة والذكاء الاصطناعي، بهدف تحقيق تطوير مستدام للقطاع المصرفي وزيادة رضا الزبائن وتحسين الأداء المالي للمصارف.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الرقمية، القطاع المصرفي، الخدمات المصرفية، التطبيقات البنكية والتحويلات الرقمية

The Impact of Digital Technology on Developing the Banking Sector in Iraq

Noor Hashim Mohammed¹ , Hamid Mohsin Jadah²

Abstract

This study aims to explore the impact of digital financial technology (DFT) on financial support, as it becomes more present within relevant institutions. This is done by analyzing the relationship between electronic payment systems, artificial intelligence (AI), smartphones, and their success. Data was collected through a questionnaire distributed to 45 customers of three commercial banks operating in Babil Governorate (Bank of Baghdad, International Development Bank, and National Bank of Iraq). Data was analyzed using SPSS v.24. Details of financial contributions to digital development were obtained, including contributions through electronic payment processes, digital finance, and financial oversight. This level of influence has been limited in enhancing service quality and operational efficiency, leading to market changes and supporting investment in the financial sector.

Keywords: Digital technology, banking sector, banking services, banking applications and digital transfers

أولاً: المقدمة

الرقمية، والأنظمة الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية في إعادة تشكيل نماذج العمل المصرفي، وتحسين كفاءة العمليات، ورفع جودة الخدمات المقدمة للزبائن.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاع المصرفي الذي يُعد من أكثر القطاعات تأثرًا بهذه التحولات. فقد أسهمت التطبيقات

تبني التكنولوجيا الرقمية بوصفها أحد المسارات الاستراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوسيع الشمول المالي، وتحقيق الاستقرار المالي.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يأتي:

1. تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا الرقمية وأبعادها وتطبيقاتها في القطاع المصرفي.
2. تحليل أثر التحول الرقمي في تطوير أداء المصارف العراقية من حيث جودة الخدمات وكفاءة العمليات.
3. تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه تبني التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي العراقي.
4. تقديم نتائج تحليلية يمكن الاستفادة منها من قبل الإدارات المصرفية وصناع القرار في دعم التحول الرقمي.

خامساً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية للبحث

هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية لتبني التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي في العراق.

والفرضيات الفرعية للبحث:

1. هناك تأثير معنوي لمستوى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي.
2. هناك تأثير معنوي للتطبيقات البنكية على الهواتف الذكية في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي.
3. استخدام نظم الدفع والتحويلات الرقمية لها تأثير معنوي في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي.
4. الذكاء الاصطناعي والائتمنة له تأثير معنوي في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي.
5. الأمن السيبراني وحماية المعاملات الرقمية لها تأثير معنوي في تحسين أداء القطاع المصرفي العراقي.

وفي هذا السياق، لم يعد التحول الرقمي خياراً استراتيجياً للمصارف، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات المنافسة، وتغير سلوك العملاء، والتطور المستمر في بيئة الأعمال المالية. أما على مستوى القطاع المصرفي العراقي، فقد جاء الاهتمام بالتكنولوجيا الرقمية استجابةً لجملة من التحديات الاقتصادية والمؤسسية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي، وتحسين كفاءة الأداء، ومواكبة التطورات المصرفية العالمية، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية معمقة لواقع هذا التحول وآثاره.

ثانياً: مشكلة البحث

على الرغم من التطور الملحوظ في استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمل المصرفي على المستوى العالمي، لا يزال القطاع المصرفي العراقي يواجه تحديات متعددة في تبني هذه التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل، سواء من حيث جاهزية البنية التحتية الرقمية، أو كفاءة الموارد البشرية، أو الإطار التنظيمي الداعم للتحول الرقمي. وقد أدى ذلك إلى تفاوت واضح في مستويات الأداء المصرفي، وجودة الخدمات المقدمة، ومدى الاستفادة من التقنيات الرقمية في تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي.

وانطلاقاً من هذا الواقع، تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى تقييم أثر التكنولوجيا الرقمية على تطوير القطاع المصرفي العراقي، من خلال تحليل دورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، فضلاً عن إسهامها في تعزيز الشفافية ودعم الاستقرار المالي. وعليه، يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تسهم في تشخيص واقع التحول الرقمي في المصارف العراقية وتحديد آفاقه المستقبلية.

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يأتي في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي على الصعيد العالمي، والتوجه المتنامي نحو اعتماد التكنولوجيا الرقمية كأداة أساسية في تطوير الأداء المصرفي وتحسين جودة الخدمات المالية. وتكتسب هذه الأهمية بعداً خاصاً في البيئة العراقية، التي تشهد تطوراً تدريجياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، الأمر الذي يستدعي تقديم دراسة علمية تسهم في تشخيص واقع التحول الرقمي وبيان دوره في تطوير القطاع المصرفي. كما يسعى البحث إلى تقديم إطار تحليلي يمكن الاعتماد عليه في دعم توجه المصارف العراقية نحو

سادساً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من العاملين في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية، وبشكل خاص المصارف العاملة في محافظة بابل. أما عينة البحث، فتشمل عدداً من العاملين في المصارف الخاصة ممن يحملون شهادة البكالوريوس في العلوم المالية أو المحاسبية، ويعملون في المجالات المصرفية المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية والأنظمة المحوسبة إذ تم توزيع 150 استبانة وكانت المسترجعة منها 147 استبانة.

سابعاً: الأساليب المعتمدة في البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوعه، من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخلاص النتائج واختبار فرضيات البحث.

الجانب النظري (التكنولوجيا الرقمية والقطاع المصرفي)

أولاً: مفهوم التكنولوجيا الرقمية

تشير التكنولوجيا الرقمية إلى مجموعة شاملة ومتكاملة من الأدوات والأنظمة والمنصات التي تعتمد على تحويل المعلومات إلى صيغ رقمية قابلة للمعالجة، والتخزين، والاسترجاع، والنقل عبر الحواسيب والشبكات الإلكترونية. وتُمثل التكنولوجيا الرقمية تطوراً نوعياً في أساليب إدارة البيانات؛ إذ تعتمد على النظام الثنائي (0 و1)، مما يمنحها قدرة فائقة على تحليل البيانات، وسرعة تنفيذ العمليات، ودقة المخرجات، مع إمكانية أتمته الكثير من المهام بصورة تقلل التدخل البشري وتزيد الكفاءة التشغيلية.

وتشمل التكنولوجيا الرقمية طيفاً واسعاً من التقنيات الحديثة، من أبرزها نظم المعلومات الإدارية، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة (Big Data)، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتطبيقات المصرفية الإلكترونية، وأنظمة الدفع الرقمي، والتي أسهمت مجتمعة في إعادة تشكيل نماذج الأعمال وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، ولا سيما في القطاع المصرفي [1] وتكمن أهمية التكنولوجيا الرقمية في قدرتها على إعادة تشكيل العمليات الاقتصادية والمالية والإدارية عبر تحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة الأداء، وتسريع زمن إنجاز المعاملات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشفافية. أما في القطاع المصرفي، فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني،

والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل، وإدارة قواعد البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحسين تجربة العملاء، وهو ما يجعلها محوراً رئيسياً في مسار التحول المصرفي الحديث في العراق [2]

ثانياً: التحول الرقمي المصرفي

يمثل التحول الرقمي في القطاع المصرفي عملية تحول هيكلي شاملة في أساليب العمل المصرفي، تقوم على الانتقال من النماذج التقليدية المعتمدة على المعاملات الورقية والإجراءات اليدوية إلى نماذج حديثة تستند إلى توظيف التقنيات الرقمية المتقدمة في مختلف الأنشطة المصرفية. ويهدف هذا التحول إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف، فضلاً عن الاستجابة لمتطلبات العملاء المتزايدة في ظل بيئة مصرفية تتسم بالتغير التكنولوجي السريع [3]. ولا يقتصر التحول الرقمي المصرفي على تقديم الخدمات الإلكترونية للعملاء فحسب، بل يمتد ليشمل تحديث البنية التحتية التقنية للمصارف، وتطوير نظم المعلومات المصرفية، وتعزيز منظومات الأمن السيبراني، وإعادة تصميم نماذج الأعمال المصرفية، إلى جانب الاعتماد المتزايد على أدوات التحليل الرقمي والبيانات الضخمة في دعم عملية اتخاذ القرار. كما يتطلب هذا التحول الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إعادة تأهيل الموارد البشرية وتطوير مهارات العاملين بما ينسجم مع متطلبات العمل في البيئة الرقمية [4]

ويشمل التحول الرقمي المصرفي مجموعة واسعة من التطبيقات والتقنيات الحديثة، من أبرزها

1. التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية: تتيح هذه التطبيقات للعملاء إمكانية إدارة حساباتهم المصرفية، وتنفيذ التحويلات المالية، ودفع الفواتير، وإجراء مختلف المعاملات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، الأمر الذي يساهم في تحسين تجربة العميل وتعزيز مستوى رضاه وولائه للمصرف [5]

2. بوابات وأنظمة الدفع الإلكتروني: تمكن هذه الأنظمة من تنفيذ المدفوعات الإلكترونية للسلع والخدمات عبر الإنترنت ونقاط البيع، مما يقلل الاعتماد على النقد، ويساهم في تعزيز الشمول المالي، ورفع مستوى الشفافية، والحد من الاقتصاد غير الرسمي [6]

المعاملات الورقية، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد المالية للمصارف [10][6]

ويُعد التحول الرقمي أداة فعّالة في تقديم خدمات مصرفية تتسم بالمرونة وسهولة الاستخدام، من خلال إتاحة القنوات الإلكترونية المتنوعة التي تمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان. كما يسهم في رفع مستوى رضا العملاء وتعزيز انخراطهم في استخدام الخدمات الرقمية، الأمر الذي يدعم بناء علاقات طويلة الأمد بين المصارف وعملائها. فضلاً عن ذلك، يساعد التحول الرقمي في تحسين الرقابة على العمليات المصرفية وتعزيز مستوى الشفافية، من خلال نظم المعلومات المتكاملة والتقارير الفورية، مما يدعم الامتثال الرقابي والحوكمة المؤسسية [12].

ومن جانب آخر، يسهم التحول الرقمي في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، عبر تمكينها من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة قادرة على مجاراة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية، والتكيف مع متطلبات السوق والبيئة المالية الحديثة.

رابعاً: التحول الرقمي في العراق

يشهد العراق في السنوات الأخيرة مرحلة متقدمة نسبياً من التحول الرقمي في القطاع المصرفي، مدفوعة بالتوجهات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وبمبادرات البنك المركزي العراقي الرامية إلى تطوير البنية التحتية المصرفية وتعزيز كفاءة النظام المالي. وقد تمثلت هذه الجهود في دعم أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع استخدام وسائل الدفع الرقمية، وتحسين الأطر التنظيمية التي تحكم العمل المصرفي، بما يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الشمول المالي [13]

وقد أدركت الدولة والمؤسسات المصرفية العراقية أن التحول الرقمي لم يعد خياراً اختياريًا، بل أصبح ضرورة إستراتيجية لدعم الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولا سيما في ظل التوسع المتسارع للتقنيات المالية عالمياً وزيادة المنافسة بين الأنظمة المصرفية. كما يُعد التحول الرقمي أحد المحاور الأساسية لمعالجة التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، مثل انخفاض مستوى الشمول المالي، وارتفاع الاعتماد على النقد، وضعف الثقة بالخدمات المصرفية التقليدية.

3. المصارف الذكية والفروع الرقمية: تعتمد هذه الفروع على تقنيات متقدمة مثل الأكشاك الذكية، وأجهزة الخدمة الذاتية، وأنظمة التحقق البيومتري، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الاعتماد على الكادر البشري التقليدي، وتحسين سرعة ودقة العمليات المصرفية [7]

4. الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems): تعد هذه الأنظمة من الركائز الأساسية للتحول الرقمي، إذ توفر منصة مركزية موحدة تربط جميع فروع المصرف وخدماته، وتتيح تنفيذ العمليات المصرفية بكفاءة عالية، فضلاً عن توفير تقارير فورية وتحليلات دقيقة تدعم الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية [8]

5. التحليلات الرقمية والبيانات الضخمة: تسهم تقنيات تحليل البيانات الضخمة في دراسة السلوك المالي للعملاء، واكتشاف الأنماط الائتمانية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز جهود مكافحة الاحتيال، فضلاً عن دعم تطوير المنتجات والخدمات المصرفية [9]

6. الذكاء الاصطناعي والخدمات المصرفية الموجهة: يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تطوير روبوتات المحادثة، وأنظمة الاستشارات المالية الذكية، والتنبؤ باحتياجات العملاء، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية وخفض التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة الأداء [10]

7. البنية التحتية للأمن السيبراني: في ظل التوسع في الاعتماد على القنوات الرقمية، أصبح تعزيز الأمن السيبراني من المتطلبات الأساسية لحماية البيانات المصرفية، وضمان سلامة الأنظمة، والحد من مخاطر الاختراقات والجرائم الإلكترونية، بما يعزز الثقة في النظام المصرفي ككل [11]

ثالثاً: أهمية التحول الرقمي للمصارف

تتبع أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي من الدور المحوري الذي يؤديه في تحسين كفاءة الأداء المصرفي وتعزيز جودة الخدمات المالية. إذ يسهم التحول الرقمي في تسريع إنجاز المعاملات المصرفية وتقليص الزمن اللازم لتقديم الخدمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كما يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية إلى خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالإجراءات التقليدية، مثل التكاليف الإدارية وتكاليف

خامساً: مبادرات وجهود البنك المركزي العراقي في دعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي

اضطلع البنك المركزي العراقي بدور محوري في قيادة مسار التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة، من خلال تبني حزمة متكاملة من السياسات والمبادرات الاستراتيجية التي استهدفت تحديث البنية التحتية للدفع، ورفع كفاءة الخدمات المصرفية، وتعزيز الشمول المالي. وقد شكّلت هذه الجهود نقطة تحول جوهريّة في بنية النظام المصرفي العراقي، ولا سيما في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي على المستويين الإقليمي والدول. [14]

وفي هذا الإطار، مثّل مشروع الدفع الإلكتروني حجر الأساس في عملية التحول الرقمي، إذ اعتمد البنك المركزي إطاراً تنظيمياً متكاملًا لتنظيم عمليات الدفع الإلكتروني داخل العراق، شمل تنظيم عمل شركات الدفع، وربط المصارف بأنظمة دفع وطنية موحدة، وتطبيق معايير الأمان الدولية في معالجة المدفوعات. وأسهم هذا المشروع في تقليل الاعتماد على النقد، وتوسيع استخدام بطاقات الدفع، وتعزيز الثقة بالمعاملات الإلكترونية، فضلاً عن تسهيل عمليات الدفع في كلّ من القطاعين الحكومي والخاص [7][15]

كما أولى البنك المركزي اهتماماً خاصاً ب تفعيل وانتشار المحافظ الإلكترونية، من خلال السماح للمصارف وشركات الدفع بإصدار محافظ رقمية تمكّن المواطنين من إجراء التحويلات المالية، واستلام الرواتب، ودفع الفواتير إلكترونياً. وقد ساعد ذلك في توسيع نطاق الخدمات المالية، ولا سيما في المناطق التي تعاني من محدودية الفروع المصرفية، وأسهم في تعزيز ثقافة التعاملات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد، خاصة بين فئتي الشباب والموظفين.

إضافة الى ذلك، جاء التوسع في استخدام نقاط البيع (POS) ضمن استراتيجية شاملة لنشر أدوات الدفع الإلكتروني في الأسواق والمتاجر ومختلف القطاعات الاقتصادية. إذ عمل البنك المركزي على زيادة عدد أجهزة نقاط البيع وربطها بأنظمة دفع موحدة تضمن دقة العمليات وأمنها، فضلاً عن إلزام بعض القطاعات باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مما أسهم في دعم نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية [16].

ومن الجهود الأساسية كذلك، إلزام المصارف بتحديث الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems)، بهدف رفع مستوى الأتمتة، وتسريع المعاملات، وتحسين دقة البيانات،

وتعزيز القدرة على تقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة. وقد أسهم هذا التحديث في تحسين جودة الخدمات المصرفية، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز توافق المصارف العراقية مع المعايير الدولية في العمل المصرفي [17] [8]

إضافة إلى ذلك، أطلق البنك المركزي مبادرة توطين الرواتب، التي أسهمت في إدخال شريحة واسعة من الموظفين ضمن المنظومة المصرفية الرقمية، وتعزيز استخدام البطاقات الإلكترونية والخدمات المصرفية الحديثة، بما يدعم الشمول المالي ويحد من التعاملات النقدية التقليدية. وفي مجال الأمن السيبراني، عزز البنك المركزي الإطار الرقابي من خلال إصدار تعليمات ومعايير تهدف إلى حماية البيانات المصرفية، والحد من المخاطر الرقمية والجرائم الإلكترونية، وضمان سلامة واستقرار النظام المالي في ظل التوسع المتزايد في القنوات الرقمية. [18]

كما شملت جهود البنك المركزي إطلاق مبادرات داعمة أخرى، من بينها مشروع الدفع عبر الهاتف النقال لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية، ومشروع «سداد» الخاص بالمدفوعات الحكومية الإلكترونية، فضلاً عن برامج دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) لتشجيع الابتكار وتطوير حلول مالية رقمية متقدمة. وعليه، يمكن القول إن هذه المبادرات المتكاملة أسهمت في تهيئة بيئة رقمية متطورة تشكّل قاعدة أساسية لتحديث القطاع المصرفي العراقي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الاستقرار المالي، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي والنمو الاقتصادي المستدام.

سادساً: فوائد التكنولوجيا الرقمية للمصارف

أصبحت التكنولوجيا الرقمية عاملاً أساسياً في تطوير القطاع المصرفي، لما توفره من حلول مبتكرة تسهم في تعزيز كفاءة العمل وتحسين جودة الخدمات المالية. فقد أتاحت التحولات الرقمية للمصارف توسيع نطاق خدماتها والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي وتسارع الابتكارات التقنية. [14] [7]

1. تسريع الإجراءات المصرفية: تسهم التكنولوجيا الرقمية في اختصار زمن إنجاز العمليات المصرفية بشكل ملحوظ؛ حيث يمكن إجراء العديد من المعاملات مثل فتح الحسابات، التحويلات المالية، ودفع الفواتير إلكترونياً خلال دقائق معدودة، دون الحاجة لزيارة الفروع. وقد أسهم هذا التحول في زيادة الإنتاجية وتقليل الازدحام في الفروع. [6]

سابعا: البنية التحتية الرقمية في العراق

تُعتبر البنية التحتية الرقمية من العناصر الأساسية لنجاح التحول الرقمي في القطاع المصرفي، إذ تمثل الأساس الذي تقوم عليه العمليات الإلكترونية والخدمات المالية الحديثة. إلا أن الواقع في العراق يُظهر وجود فجوة واضحة بين الطموحات الرقمية والقدرات الفعلية على الأرض، فعلى الرغم من التحسن النسبي في شبكات الاتصالات وانتشار خدمات الإنترنت خلال السنوات الأخيرة، فإن جودة البنية التحتية الرقمية ما زالت تواجه تحديات هيكلية متعددة [16] ومن أبرز هذه التحديات ضعف جودة الإنترنت، إذ لا تزال العديد من المحافظات تعاني من بطء الخدمة وتذبذبها نتيجة محدودية شبكات الألياف الضوئية واعتماد نسبة كبيرة من المستخدمين على الشبكات اللاسلكية منخفضة الكفاءة، الأمر الذي يقلل من قدرة المصارف على تقديم خدمات رقمية سلسلة وفعالة [22]. كما يؤثر انقطاع الكهرباء المستمر على استقرار هذه الخدمات الرقمية، حيث يؤدي التوقف المتكرر للتيار الكهربائي إلى تعطيل تشغيل مراكز البيانات والمعدات التقنية، مما يجبر المصارف على الاعتماد على مصادر طاقة بديلة مرتفعة التكلفة ويحد من موثوقية الأنظمة الرقمية وقدرتها على تقديم خدمات مستمرة على مدار الساعة [23]. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البنية الرقمية من محدودية الاستثمارات الموجهة للتكنولوجيا الرقمية، إذ لا تزال الاستثمارات الحكومية والخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات دون المستوى المطلوب، ما يعكس غياب رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي، ويؤدي إلى تأخر تحديث شبكات الاتصالات ونقص إنشاء مراكز بيانات حديثة وضعف تبني أنظمة الحماية السيبرانية، كما أن جزءاً كبيراً من التجهيزات الرقمية المستخدمة في المصارف يحتاج إلى تحديث لضمان توافقه مع المعايير الدولية [24]. وتتفاقم هذه التحديات بسبب القصور في التشريعات القانونية والتنظيمية الخاصة بالأمن السيبراني والمعاملات الإلكترونية، ما يؤثر على ثقة المستثمرين ويحد من توسع الخدمات الرقمية، إلى جانب النقص الواضح في الكوادر المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتحليل البيانات، والأمن المعلوماتي، وهو ما يجعل عملية رقمنة القطاع المصرفي أكثر تعقيداً وصعوبة [25].

ثامناً: آفاق التحول الرقمي المستقبلية في العراق

يمتلك العراق فرصاً واسعة لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصرفي خلال السنوات القادمة، مدفوعة بالتطورات التكنولوجية المحلية والإقليمية والدولية. من أبرز هذه الفرص التوسع المستمر

2. تحسين تجربة العملاء: تحسن التكنولوجيا الرقمية تجربة العملاء من خلال توفير الخدمات المصرفية على مدار الساعة عبر تطبيقات الهواتف الذكية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأنظمة المراسلة الذكية. كما أتاحت المصارف متابعة العمليات المالية في الوقت الحقيقي، مما يعزز رضا العملاء وولائهم للمؤسسة المصرفية [10].

3. تعزيز الأمان المصرفي: تساهم التكنولوجيا الرقمية في رفع مستوى الأمان من خلال استخدام تقنيات مثل التحقق الثنائي، التوقيع الإلكتروني، التشفير المتقدم، وأنظمة كشف الاحتيال المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. وقد أدى ذلك إلى تقليل احتمالات الاختراق الإلكتروني وحماية البيانات الحساسة للعملاء والمؤسسات [19] [20].

4. خفض التكاليف التشغيلية: أدى التحول الرقمي إلى تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والعمليات اليدوية، والتحول نحو التشغيل الآلي للوظائف المصرفية، مثل التدقيق، المصادقة، وإدارة الحسابات. وقد مكّن ذلك المصارف من إعادة توجيه الموارد نحو تطوير الابتكار وإطلاق منتجات مصرفية جديدة [21].

5. تعزيز الشفافية والحوكمة: ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تسجيل العمليات إلكترونياً، وإمكانية الرجوع إليها بسهولة، كما دعمت تحليلات البيانات الكشف عن المعاملات غير الطبيعية. وقد عزز ذلك الامتثال للمعايير الدولية، خاصة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب [4].

6. تطوير الخدمات المصرفية المبتكرة: أتاحت الرقمنة تقديم خدمات مصرفية جديدة غير متوفرة سابقاً، مثل المصارف الإلكترونية بالكامل، الفروض الرقمية، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول، المحافظ الإلكترونية، والخدمات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. وقد ساهم ذلك في توسيع قاعدة العملاء ورفع مستوى الشمول المالي [19] [5].

7. دعم اتخاذ القرار: أصبح القرار المصرفي أكثر دقة وفعالية بفضل أدوات التحليل الرقمي للبيانات الضخمة (Big Data)، والتي تساعد على توقع سلوك العملاء، تحديد المخاطر المحتملة، ودعم التخطيط الاستراتيجي، مما يعزز قدرة المصارف على التكيف مع بيئة مالية ديناميكية ومتطورة [12].

لعبت التكنولوجيا الرقمية دوراً محورياً في زيادة مؤشرات الشمول المالي في العراق، حيث تمكنت المصارف من الوصول إلى شرائح اجتماعية كانت محرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، مثل الشباب وسكان المناطق النائية. وقد أوضحت استراتيجية الشمول المالي الوطنية أهمية المدفوعات الرقمية في دمج هذه الفئات ضمن النظام المالي الرسمي، مما رفع نسبة الملكية الرقمية للحسابات المصرفية وساهم في انتشار التعاملات المالية الإلكترونية [26]

كما أدت التحولات الرقمية إلى خفض التكاليف التشغيلية للبنوك العراقية، من خلال تقليل الاعتماد على الفروع التقليدية والكاادر البشري في إنجاز المعاملات الروتينية، والتحول نحو الأنظمة المصرفية الآلية التي تعتمد على البرمجيات والخدمات عبر الإنترنت، ما خفّض الأخطاء البشرية وزاد من كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية. وقد سمح هذا الانخفاض في التكاليف بإعادة توجيه الموارد نحو تطوير منتجات مصرفية مبتكرة وتحسين الأمن السيبراني وتجربة العملاء وفيما يتعلق بالاستقرار المالي، ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشفافية، حيث يتم تسجيل جميع العمليات إلكترونياً، ما يسهل مراقبتها والتحقق منها ويقلل احتمالية الانتهاكات المالية. كما أن الأدوات الرقمية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، تساعد على رصد الأنشطة غير الاعتيادية ومنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع توفير بيانات دقيقة للمراقبين الماليين والبنك المركزي لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة [27]

وعلى المدى الطويل، تشكل التكنولوجيا الرقمية قاعدة استراتيجية لتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية، وزيادة القدرة التنافسية للمصارف العراقية محلياً وإقليمياً، فضلاً عن دعم السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال توسيع الشمول المالي وتحويل الاقتصاد نحو بيئة أكثر شفافية وكفاءة، تتوافق مع المعايير العالمية للتحول الرقمي.

الجانب العملي

أولاً: تحليل خصائص عينة الدراسة

الغرض من هذا التحليل هو تشخيص الخصائص التي تتصف بها عينة الدراسة، والتي تشمل العاملين في المصارف العراقية الخاصة والعامة، بهدف تقييم أثر التكنولوجيا الرقمية على تطوير القطاع المصرفي.

في شبكات الاتصالات، بما في ذلك الجيل الرابع (4G) والتوسع المتوقع للجيل الخامس (5G)، مما سيسهم في رفع سرعة الإنترنت وتحسين جودة الخدمات الرقمية، وتمكين المصارف من تقديم خدمات أكثر سرعة ومرونة. كما يتيح دخول شركات الدفع الإلكتروني العالمية إلى السوق العراقي إمكانية نقل الخبرات التقنية المتقدمة، وتعزيز الشمول المالي، وفتح المجال أمام حلول مبتكرة للدفع والتحويل الرقمي [26]

علاوة على ذلك، يتجه القطاع المصرفي العراقي تدريجياً إلى الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، بهدف تحسين تجربة العملاء، وتعزيز دقة القرارات الائتمانية، وتطوير منتجات مصرفية رقمية مبتكرة [12] كما يتيح تطبيق مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) إمكانية مشاركة البيانات المالية بشكل آمن بين المؤسسات المالية المختلفة، مما يعزز المنافسة ويسهم في ظهور خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتزايدة [18] ولا يخفى على الواقع أن تطوير أنظمة الهوية الرقمية وإجراءات التحقق الإلكتروني سيبسّط فتح الحسابات وإتمام المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر أماناً، وهو ما يُعد خطوة ضرورية لتعزيز الثقة في النظام المصرفي الرقمي [27]

وهذه العوامل مجتمعة تُسهم في جعل النظام المصرفي العراقي أكثر تطوراً ومرونة، ويزيد من قدرته على المنافسة إقليمياً، ويضع الأساس لتحقيق استدامة الخدمات المصرفية الرقمية ورفع مستوى الشمول المالي في العراق.

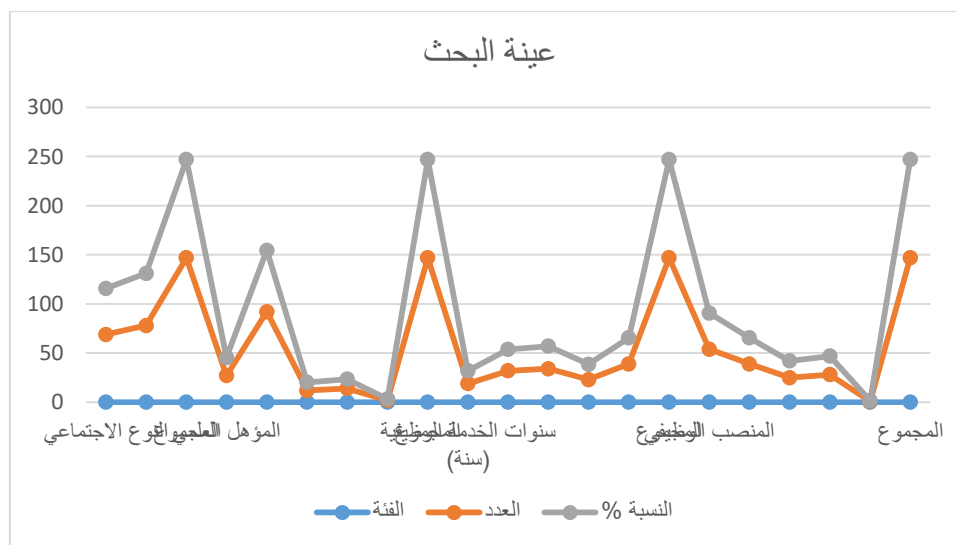
تاسعاً: أثر التكنولوجيا الرقمية على أداء القطاع المصرفي العراقي

لقد أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولاً جذرياً في أداء القطاع المصرفي العراقي، إذ أصبحت من العناصر الأساسية التي تعمل على تعزيز كفاءة المصارف، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة العملاء، وخفض التكاليف التشغيلية، بالإضافة إلى دعم الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية. وتشير البيانات الحديثة إلى أن تبني الحلول الرقمية أدى إلى تسريع إنجاز المعاملات المالية، وتقليل الوقت اللازم لإتمام العمليات المصرفية، مقارنة بالأساليب التقليدية التي كانت تستغرق وقتاً أطول. كما ساهمت الخدمات الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية، في زيادة مرونة تقديم الخدمات وتحسين تجربة العملاء، مما عزز رضاهم وولاءهم تجاه المصارف. وعلى صعيد توسيع قاعدة الزبائن،

الجدول (1): وصف خصائص عينة البحث

المتغير الاجتماعي	الفئة	النسبة %	العدد
النوع الاجتماعي	ذكور	46.9	69
	إناث	53.1	78
المجموع		100	147
المؤهل العلمي	دبلوم تقني	18.4	27
	بكالوريوس	62.6	92
	دبلوم عالي	8.2	12
	ماجستير	9.5	14
	دكتوراه	1.3	2
	المجموع	100	147
سنوات الخدمة الوظيفية (سنة)	5 أو أقل	12.9	19
	6 – 10	21.8	32
	11 – 15	23.1	34
	16 – 20	15.6	23
	أكثر من 20	26.5	39
	المجموع	100	147
المنصب الوظيفي	موظف	36.7	54
	مسؤول وحدة	26.5	39
	مدير شعبة	17.0	25
	مدير قسم	19.07	92
	المجموع	147	100

كما ويشير الشكل (1) أدناه الى عينة البحث



الشكل (1) وصف عينة البحث

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن نسبة الإناث 53.1%، وهي أعلى من الذكور. الغالبية من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 62.6%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 9.5%. أما بالنسبة لسنوات الخبرة، فإن أصحاب خبرة أكثر من 20 سنة يشكلون 26.5%، يليهم أصحاب خبرة 11-15 سنة بنسبة 23.1%. من حيث المنصب الوظيفي، الأغلبية موظفون بنسبة 36.7%، يليهم مديرو الأقسام بنسبة 19.07%.

أ- الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على 15 محكمًا من ذوي الاختصاصات المالية والاقتصادية وإدارة الأعمال، وتم تعديل البنود بما يتوافق مع متغيرات الدراسة، ليصبح عدد البنود 26 فقرة بعد التعديل، موزعة على المتغير المستقل التكنولوجيا الرقمية والمتغير التابع تطوير القطاع المصرفي.

ب- مقياس الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتقييم ثبات المقياس، حيث تعد القيم ≤ 0.60 مقبولة.

ثانيًا: اختبارات بيانات الاستبانة

الجدول (2): معامل ألفا كرونباخ لثبات وصدق مقياس الاستبانة

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ α
الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	5	0.912
التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية	4	0.918
نظام الدفع والتحويلات الرقمية	4	0.925
الأمن السيبراني وحماية المعاملات	3	0.914

ج- اختبار التوزيع الطبيعي

يتضح من الجدول (2) أن جميع قيم ألفا كرونباخ مقبولة (>0.60)، ما يؤكد أن الاستبانة صادقة وثابتة لمتغيرات الدراسة.

تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام Skewness و Kurtosis.

الجدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	البعد	Kurtosis	Skewness
التكنولوجيا الرقمية	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	-0.604	0.274
	التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية	-1.032	1.223
	نظام الدفع والتحويلات الرقمية	-0.525	-0.238
	الأمن السيبراني وحماية المعاملات	-0.623	0.312
	الائتمة والذكاء الاصطناعي	-0.471	0.198
تطوير القطاع المصرفي	الأداء والخدمات المصرفية	-1.037	1.407

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة

ثالثًا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جميع القيم تقع ضمن الحدود ± 1.96 ، مما يؤكد أن البيانات موزعة طبيعيًا.

1. التحليل الوصفي للمتغير المستقل (التكنولوجيا الرقمية)

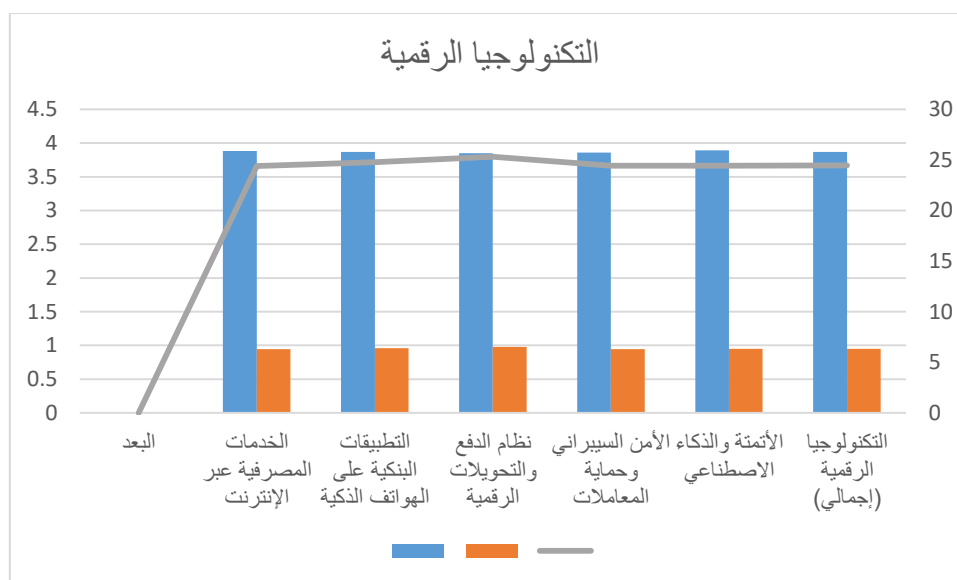
الجدول (4) التحليل الوصفي لمتغير التكنولوجيا الرقمية

البعد	الانحراف المعياري	المتوسط	معامل الاختلاف %
الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	0.945	3.88	24.38

24.76	3.87	0.958	التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية
25.32	3.85	0.976	نظام الدفع والتحويلات الرقمية
24.42	3.86	0.943	الأمن السيبراني وحماية المعاملات
24.44	3.89	0.951	الأتمتة والذكاء الاصطناعي
24.47	3.87	0.947	التكنولوجيا الرقمية (إجمالي)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة

كما ويشير الشكل (2) الى متغير التكنولوجيا (المتغير المستقل)



الشكل (2) التحليل الوصفي لمتغير التكنولوجيا الرقمية

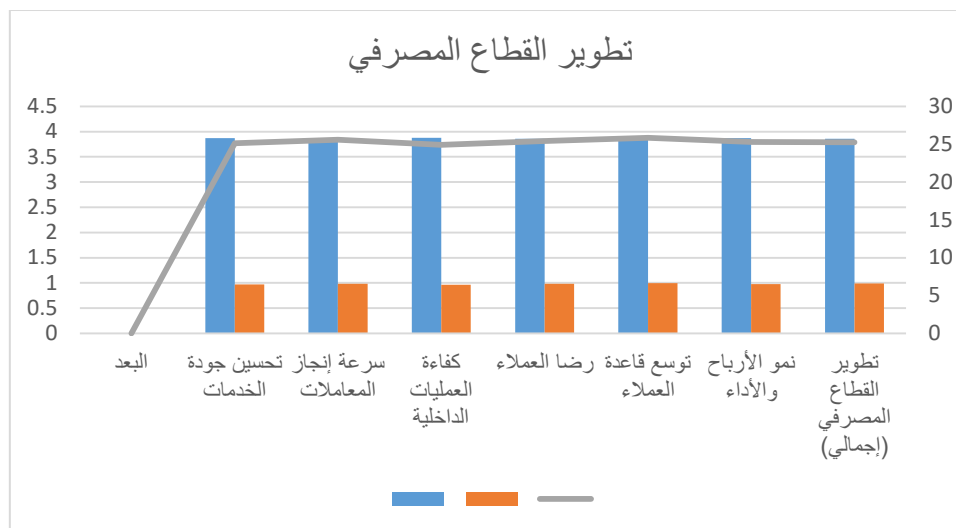
يتضح من الجدول (4) والشكل (2) أن متوسطات الإجابات أعلى من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن التكنولوجيا الرقمية واضحة وتساهم في تطوير القطاع المصرفي. التحليل الوصفي للمتغير التابع (تطوير القطاع المصرفي) كما في الجدول (5):

الجدول (5): التحليل الوصفي للمتغير التابع

المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	البعد
3.87	0.972	25.12	تحسين جودة الخدمات
3.85	0.985	25.58	سرعة إنجاز المعاملات
3.88	0.966	24.90	كفاءة العمليات الداخلية
3.86	0.981	25.44	رضا العملاء
3.84	0.993	25.86	توسع قاعدة العملاء
3.87	0.979	25.29	نمو الأرباح والأداء
3.86	0.986	25.24	تطوير القطاع المصرفي (إجمالي)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة

ويشير الشكل (3) الى المتغير التابع (تطوير القطاع المصرفي)



الشكل (3) تطوير القطاع المصرفي

رابعاً: اختبار فرضيات العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وتطوير القطاع المصرفي

تشير النتائج في الجدول (5) والشكل (3) إلى أن معظم أفراد العينة يرون أن تطوير القطاع المصرفي يتأثر بشكل واضح بإدخال التكنولوجيا الرقمية.

تم تحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغير المستقل التكنولوجيا الرقمية والمتغير التابع تطوير القطاع المصرفي باستخدام معامل الارتباط

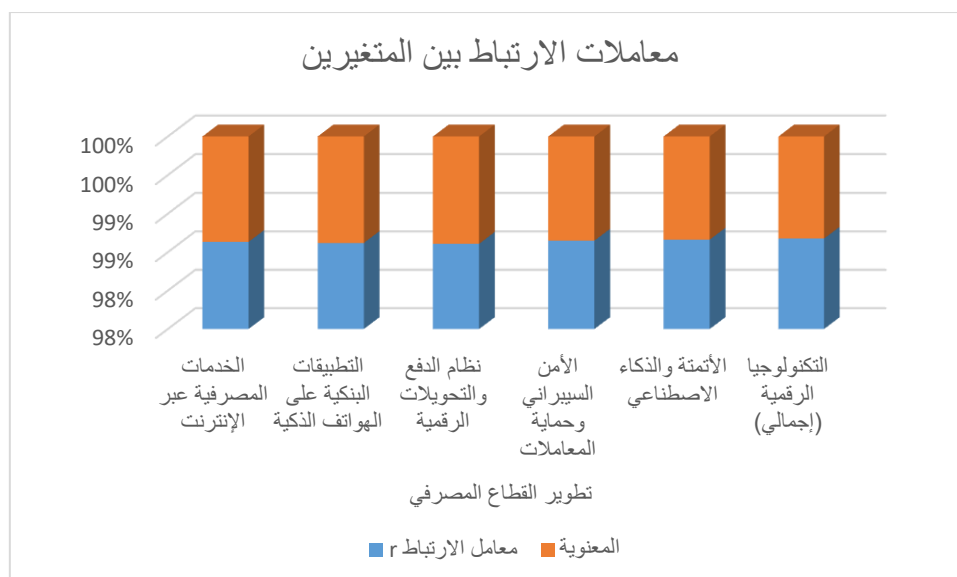
Pearson (r).

الجدول (6) معاملات الارتباط بين المتغيرات

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	المعنوية
تطوير القطاع المصرفي	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	0.722	0.01
	التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية	0.715	0.01
	نظام الدفع والتحويلات الرقمية	0.709	0.01
	الأمن السيبراني وحماية المعاملات	0.731	0.01
	الائتمنة والذكاء الاصطناعي	0.738	0.01
	التكنولوجيا الرقمية (إجمالي)	0.746	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة

كما ويوضح الشكل (4) معامل الارتباط بين التكنولوجيا الرقمية وتطوير الخدمات المصرفية



الشكل (4) معامل الارتباط بين التكنولوجيا الرقمية وتطوير الخدمات المصرفية

يتضح من الجدول (6) الشكل (4) وجود علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين التكنولوجيا الرقمية وأبعادها وبين تطوير القطاع المصرفي، ما يؤكد صحة الفرضية.

خامساً: اختبار فرضيات التأثير

تم اختبار تأثير التكنولوجيا الرقمية على تطوير القطاع المصرفي باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

الجدول (7) تقدير معاملات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي على مستوى الكل

المتغير المستقل	المتغير التابع	R ²	B	t المحسوبة	F المحسوبة	P	طبيعة العلاقة
التكنولوجيا الرقمية	تطوير القطاع المصرفي	0.562	0.602	216.3	53.01	0.000	تأثير معنوي عالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة

بقيمة 216.3 دلالة المعامل على مستوى عالٍ، بينما أظهر اختبار F بقيمة 53.01 أن نموذج الانحدار ككل ذو قوة تفسيرية كبيرة. كما أن مستوى الدلالة $P=0.000$ يقل بكثير عن 0.05، مما يثبت أن العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وتطوير القطاع المصرفي معنوية إحصائياً وليست ناتجة عن الصدفة. تشير هذه النتائج إلى أن تبني التكنولوجيا الرقمية يعد عاملاً رئيسياً في تحسين أداء القطاع المصرفي، مع تأثير إحصائي قوي وواضح يعكس أهمية الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الرقمية.

يبين الجدول (7) أن تحليل الانحدار للتكنولوجيا الرقمية لها تأثيراً إيجابياً وقوياً على تطوير القطاع المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $B=0.602$ مما يعني أن كل زيادة وحدة واحدة في مستوى التكنولوجيا الرقمية ترتبط بزيادة 0.602 وحدة في تطوير القطاع المصرفي. ويظهر معامل التحديد $R^2=0.562$ أي أن 56.2% من التباين في تطوير القطاع المصرفي يمكن تفسيره من خلال التغيرات في التكنولوجيا الرقمية، فيما تمثل النسبة المتبقية 43.8% تأثير عوامل أخرى. وقد أكد اختبار t المحسوبة

الجدول (8) تقدير معاملات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي على مستوى الابعاد مجتمعة

T		F		R2	تطوير الخدمات المصرفية	المتغير التابع
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة			المتغير المستقل
2.740	* 6.218	3.687	*28.102	0.456	0.736	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
	* 4.811		*16.894	0.378	0.691	التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية
	* 5.862		*20.287	0.399	0.611	نظام الدفع والتحويلات الرقمية
	*5.327		14.963	0.421	0.584	الأمن السيبراني وحماية المعاملات
	*5.234		18.506	0.447	0.552	الأتمتة والذكاء الاصطناعي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة باستخدام برنامج SPSS

عالية نسبياً. كما أن قيمة (F) المحسوبة (16.894) تفوقت على القيمة الجدولية، مما يشير إلى معنوية النموذج. كذلك فإن قيمة (T) المحسوبة (4.811) جاءت أعلى من القيمة الجدولية، مما يدل على تأثير معنوي وإيجابي للتطبيقات البنكية في تطوير الخدمات المصرفية. بالإضافة الى نظام الدفع والتحويلات الرقمية

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ ($R^2 = 0.611$) ، أي أن هذا المتغير يفسر 61.1% من التغير في المتغير التابع. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (20.287)، وهي أعلى من القيمة الجدولية، مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي. وحقت قيمة (T) المحسوبة (5.862) تفوقاً واضحاً على القيمة الجدولية، مما يؤكد أن نظام الدفع والتحويلات الرقمية يسهم بصورة معنوية في تطوير الخدمات المصرفية.

وبتئين من الجدول (8) أعلاه ان الأمن السيبراني وحماية المعاملات حيث تشير قيمة ($R^2 = 0.584$) إلى أن الأمن السيبراني يفسر نحو 58.4% من التغير في تطوير الخدمات المصرفية. كما أن قيمة (F) المحسوبة (14.963) جاءت أعلى من القيمة الجدولية، بما يعكس معنوية النموذج. وبلغت قيمة (T) المحسوبة (5.327)، وهي أكبر من القيمة الجدولية، مما يدل على

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد التكنولوجيا الرقمية في تطوير القطاع المصرفي بوصفه المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على مؤشرات إحصائية تمثلت بمعامل التحديد (R^2) ، واختبار (F) ، واختبار (T)، مع مقارنتها بالقيم الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث ان الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.736$) إلى أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تفسر نحو 73.6% من التغيرات الحاصلة في تطوير الخدمات المصرفية، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تعكس قوة هذا المتغير. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (28.102)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.687)، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار ككل. كذلك جاءت قيمة (T) المحسوبة (6.218) أكبر من القيمة الجدولية (2.740)، الأمر الذي يؤكد وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت في تطوير الخدمات المصرفية.

في حين ان التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية أظهرت النتائج أن قيمة ($R^2 = 0.691$) ، أي أن التطبيقات البنكية تفسر حوالي 69.1% من التغير في تطوير الخدمات المصرفية، وهي نسبة

وتحسين كفاءة أنظمتها التشغيلية. كما تبرز أهمية تطوير وتعزيز التشريعات الرقمية بما يوفّر بيئة تنظيمية داعمة للتحوّل الرقمي ويضمن سلامة التعاملات المصرفية الإلكترونية. وفي السياق ذاته، تُعدّ تنمية الثقافة الرقمية لدى العملاء عاملاً محورياً في رفع مستوى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية وتعظيم الاستفادة منها. وتؤكد الدراسة كذلك على أهمية دعم الابتكار المصرفي من خلال توسيع مجالات الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية، لما لذلك من دور في تسريع تبني الحلول الرقمية الحديثة. وأخيراً، يبرز التحوّل نحو الخدمات المصرفية الذكية والاعتماد على العمليات الرقمية كخيار استراتيجي يعزّز القدرة التنافسية للمصارف ويواكب متطلبات البيئة المصرفية المعاصرة.

المصادر

- [1] Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2020). Management Information Systems: Managing the Digital Firm. 16th ed., Pearson Education.
- [2] OECD. (2019). Digital Transformation in the Financial Sector. OECD Publishing
- [3] World Bank. (2019). Financial Consumer Protection and Digital Transformation.
- [4] Bank for International Settlements (BIS). (2020). Sound Practices: implications of fintech developments for banks and bank supervisors.
- [5] International Monetary Fund (IMF). (2021). Fintech and Financial Stability.
- [6] Deloitte. (2021). Digital Banking Maturity Report. Deloitte Insights.
- [7] World Bank. (2020). Digital Financial Services. Washington, DC: World Bank.
- [8] Laeven, L., Val Deloitte. (2020). Digital Banking Maturity Report.
- [9] Laeven, L., Valencia, F., et al. (2020). Banking Systems in the Digital Age.

وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأمن السيبراني وتطوير الخدمات المصرفية، وهو ما يعكس أهمية الثقة والأمان في تعزيز استخدام الخدمات الرقمية.

بالإضافة إلى الأتمتة والذكاء الاصطناعي أظهرت النتائج أن معامل التحديد بلغ ($R^2 = 0.552$) ، أي أن الأتمتة والذكاء الاصطناعي يفسران حوالي 55.2% من التغيرات في تطوير الخدمات المصرفية. كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.506)، وهي أعلى من القيمة الجدولية، مما يدل على معنوية النموذج. وتشير قيمة (T) المحسوبة إلى تحقق شرط الدلالة الإحصائية، مما يؤكد وجود أثر معنوي للأتمتة والذكاء الاصطناعي في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية من خلال تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية. وعليه، نستنتج من الجدول (8) أعلاه أن جميع أبعاد التكنولوجيا الرقمية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية في تطوير الخدمات المصرفية، مع تفاوت في قوة التأثير، حيث جاءت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المرتبة الأولى من حيث القوة التفسيرية، تلتها التطبيقات البنكية، ثم أنظمة الدفع الرقمية، فالأمن السيبراني، وأخيراً الأتمتة والذكاء الاصطناعي. وهذا يعزز صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن فرضية البحث الرئيسية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أضحت التكنولوجيا الرقمية أحد المرتكزات الرئيسة في عملية تطوير القطاع المصرفي العراقي، لما لها من دور فاعل في تحديث أساليب العمل المصرفي وتعزيز كفاءته. وقد أسهم التحوّل الرقمي بصورة ملحوظة في تحسين جودة الأداء المصرفي من خلال تسريع الإجراءات، وتطوير الخدمات المقدمة، والارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال البنية التحتية الرقمية في المصارف العراقية تواجه تحديات تتطلب جهوداً متكاملة لتطويرها وتحديثها بما يواكب المتطلبات التكنولوجية المتسارعة. وفي هذا السياق، يُعدّ تعزيز منظومات الأمن السيبراني من الأولويات الاستراتيجية للمصارف العراقية، نظراً لأهميته في حماية البيانات المصرفية وضمان استمرارية العمل وبناء الثقة مع المتعاملين.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بضرورة تكثيف الاستثمار في البنى التحتية التكنولوجية للمصارف، بما يسهم في تعزيز جاهزيتها الرقمية

- [20] Laeven, L., Val Deloitte. (2021). Digital Banking Maturity Report.
- [21] Basel Committee on Banking Supervision. (2021). Principles for Operational Resilience.
- [22] Jadah, H. M., & Al-Husainy, N. H. M. (2024). The role of AI in reducing credit risk in the Iraqi banking sector. *SKBU Business Review*, 4(2), 15–26.
- [23] Accenture. (2019). The Future of Branch Banking: Digital Transformation in Banks.
- [24] Jadah, H. M., & Al-Husainy, N. H. M. (2025). Ai and The Evolution of Banking Opportunities and Challenges. Archives.
- [25] International Telecommunication Union (ITU). (2020). Measuring Digital Development: ICT Statistics in Iraq. Geneva: ITU.
- [26] United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Digital Infrastructure and Access in Iraq.
- [27] Arab Monetary Fund. (2025). Iraq launches national financial inclusion strategy 2025–2029. <https://www.amf.org.ae/en/news/25-05-2025/iraq-launches-national-financial-inclusion-strategy-2025>
- [10] McKinsey & Company. (2020). Global Banking Annual Review 2020. McKinsey & Company.
- [11] Jadah, H. M., Fatima, S., & Al-Husainy, N. H. M. (2026). Detecting and Preventing Fraud in Banks Using Artificial Intelligence (AI): A Literature Review. *AI-Driven Security for Next-Generation IoT Systems*, 191-205.
- [12] OECD. (2021). Artificial Intelligence in Finance.
- [13] Modernising Iraq's financial infrastructure: The rise of digital payments. <https://www.iraq-businessnews.com/2025/06/02/modernising-iraqs-financial-infrastructure-the-rise-of-digital-payments>.
- [4] OECD. (2020). Digital Transformation in Banking. Paris: OECD Publishing.
- [15] Bank for International Settlements (BIS). (2021). Sound Practices: implications of digitalisation for banks.
- [16] World Bank. (2021). Iraq Financial Sector Development Report. Washington, DC: World Bank.
- [17] Central Bank of Iraq. (2022). Annual Report Iraq Business News.
- [18] International Monetary Fund (IMF). (2022). Iraq: Financial Sector Assessment Program.
- [19] Mohammed, N. H., & Jadah, H. M. (2025). Information Technology and Its Role in Enhancing the Quality of Banking Services: An Analytical Study on Selected Iraqi Banks in Babylon. *Jurnal Aplikasi Manajemen, Ekonomi dan Bisnis*, 10(1), 10-25.